دابن كروم ليلى — قسنطينة 2026/01/17

الأجابة النموذجية في مقياس
القانون الجنائي وجرائم الفساد
سنة ثالثة (3) ليسانس أفج (أ)
قانون خاص

حلل وناقش بالأسانيد القانونية اللازمة.

من: للسلطة العليا للشفافية صلاحية تمكنها من تحقيق الوقاية من الفساد تماريسها وفق حماية هامة. ومنح هذه الصلاحية مع تحديد الحماية التي تجسدها.

الإجابة:

مقدمة:

في سبيل الوقاية من الفساد ومكافحته، تطلب الأمر من المشرع أن يضع قواعد قانونية يستمد من خلالها استراتيجية وطنية بعنوانها وقائي، وآخر له وجهة ردعية، وبالتالي يرسي قواعد هيكلية وموضوعية، عليها تتمكن مواجهة الفساد بشكل فعال وناجع. ومن بين الهياكل والأجهزة التي أنشأها المشرع في سبيل الوقاية والمكافحة للفساد، خلية معالجة الاستعلام المالي والديوان المركزي لقمع الفساد، فضلا عن السلطة العليا للشفافية موضوع مناقشة السؤال والتحليل التالي.

عرف المشرع السلطة العليا للشفافية في المادة 22 من القانون 08 المتضمن تنظيم مهام وصلاحيات هذه الهيئة على أنها: "السلطة العليا مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري".

هنا وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء هيكل أو سلطة للوقاية من الفساد ومكافحته ليس بالجديد، فقد سبق قبل هذا المشرع وأن أنشأ بموجب القانون 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، غير أن تنحية الأخيرة بموجب القانون 11-13 المعدل الدستوري لسنة 2016 وإنشاء سلطة لصلاحيات ومهام جديدة تضمن النجاعة والفعالية في المواجهة إذ تأكد ذلك من خلال المادة 204 منه والتي أحالت السلطة العليا للشفافية محل الهيئة الوطنية كما أشارت المادة 212 إلى بعض صلاحيات ومهام السلطة، والتي فصلها القانون 22-08 بشكل أدق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

Université des Frères MENTOURI Constantine 1

الكلية / المعهد: .....

Faculté / Institut : .....

القسم: .....

Département : .....

الرقم
Numéro

اللقب والاسم الشخصي للمترشح: .....

Nom et prénom du candidat : .....

الرقم الكتابي: .....

Contrôle écrit de : .....

أما بشأن الصلاحية أو السلطة التي تتمتع بها هذه السلطة في سبيل تحقيق جدي للوقاية من الفساد ومكافحته، فهي سلطة الرقابة. حيث أدرج المشرع في الفصل الرابع من الباب الرابع من الدستور هذه السلطة تحت عنوان: "مؤسسات الرقابة". ولعل أهم الصلاحيات التي تكتسيها هذه الصلاحية لدى السلطة العليا للشفافية في حالة العثور على أفعال قد تحتمل وجود جزائي بالفساد إلى الوقاية ومجلس المحاسبة جمع ومن كل وأي شخص جميع المعلومات والوثائق التي تساعد الإدارات العمومية، أشخاص طبيعيين أشخاص معنويين للوقاية من أفعال الفساد كشفها، تلقى التصريحات بالممتلكات وتسيق حملات التحسيس المتصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته بناء على التقارير والإحصاءات الدورية ... إلخ من الصلاحيات المتصلة بالرقابة والتي نصت عليها كل من المادة 208 من دستور 2020 والمادة 54 من القانون 22-08 المحدد لصلاحيات ومهام هذه الأخيرة (04).

أما عن الضمانة التي تكرس صلاحية السلطة العليا للشفافية في الرقابة بالصلاحيات المذكورة أعلاه، فهي الاستقلالية، إذ أشارت المادة 208 من القانون 22-08 كما ذكرنا إلى أنها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، على خلاف ما كانت عليه الهيئة الوطنية والتي كانت تسير المادة 18 من القانون 06-01 المتضمنة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وبعدها الفقرة الأولى والثانية من المادة 205 من دستور 2016 على أنها سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية، تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية، وأدرجها تحت تسمية المؤسسات الاستشارية، على عكس السلطة العليا التي منحها سلطة الرقابة (04).

السؤال الثاني:
للسلطة العليا للشفافية آلية تمكنها من تحقيق الشفافية والنزاهة لدى الموظف العمومي، اشرح هذه الآلية مبرزا علاقتها بتجسيد النزاهة والشفافية لدى هذا الأخير.

الإجابة:

تعد الشفافية من الوسائل المباشرة وغير المباشرة لمكافحة الفساد، وذلك من خلال دورها المباشر في منع تورط الموظف العمومي في عمليات الفساد، باعتباره يعمل في بيئة مكشوفة على مرأى العامة، وهي في ذات الوقت وسيلة غير مباشرة بالنظر إلى المعلومات التي توفر من أكبر للممارسة والمساءلة والتي لا يمكن تطبيقها في مواجهة الدولة وأجهزتها إلا إذا كانت نشاطاتها تخضع للشفافية، التي تبين الأعمال المطابقة لمبدأ الشرعية، من تلك التي تتم خرقا له. إذ تسمح الشفافية بتسهيل عملية اطلاع المواطنين على القرارات الإدارية والسياسية ومعرفة الحقائق بما يتيح النقاش والبحث والمساءلة. مع العلم أن الشفافية لا تقتصر على القطاع العام فحسب، بل تشمل أيضا، الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، كما أنها أحسن وسيلة لكشف الممارسات الفاسدة التي تزدهر في الظلام والسرية.

أما النزاهة، فتمثل مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل. ولعل من أهم مظاهر النزاهة في الموظف العمومي كما عرفته المادة 48 من القانون 06-01، هو التزامه بالسلوك الذي يجنبه الوقوع في تضارب المصالح، والتركيز على المصلحة العامة بدلا من تحقيق مصلحة شخصية خاصة له أو لغيره.

ولعل من أهم الضمانات التي تحقق نزاهة الموظف العمومي التصريح عن ممتلكاته عند تولية الوظيفة أو مهمته الانتخابية متى كان منتخبا (02).

يعد التصريح بالممتلكات آلية هامة لتحقيق الشفافية والنزاهة لدى الموظف العمومي، وهو اجراء جوهري يكرسها في الحياة العمومية وآلية ضرورية للوقاية من الفساد ومكافحته، نصت عليه المادة 04 من القانون 06-01. وألزمت الموظف العمومي القيام به بغرض ضمان الشفافية في الحياة السياسية وإدارة

الشأن العمومي فضلا عن حماية الممتلكات، والأخص الأملاك العامة وبعد التصريح بالممتلكات أيضا إجراء يصرح بتراهة الأشخاص المكلفين بالخدمة العمومية، وآلية رقابة على ممتلكاتهم إضافة إلى الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع التي قد يقيد فيها ضلوع بعضهم في قضايا الفساد (ن.ع)

أما عن علاقة هذه الآلية بالسلطة العليا لمكافحة الفساد والوقاية منه، فيمكن في كونها جهة تتم التصريح لديها بهذه الممتلكات التي تتمثل حسب المادة 5 من القانون 06-01 في الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الأملاك المنقولة، المسؤولية التقديرية والأسهم، شهادات، وكل الأملاك الأخرى، من طرف موظفين حددتهم المادة 54 من القانون 06-01 المتضمن الوقاية من الفساد ومكافحته وهم رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية، سواء كانت متعلقة بلدية أو ولائية، حيث تتلقى السلطة العليا للشفافية التصريح بالممتلكات الخاص بهم، ويكون محل نشر عن طريق التعليق في لوحة الإعلانات في مقر البلدية أو الولاية حسب الحالة، بالإضافة إلى تلقي التصريح من السلطات السلمية والوحيدة المباشرة للموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة، والأعوان العموميين، يمكنها أيضا التأخر في إيداع التصريح بعد مرور الآجال المحددة بـ 4 أشهر من تاريخ تعيينهم أو انتهاء مهامهم، أو في أجل أقصاه شهر بالنسبة للهيئة الأجل وفي حالة معوق بالنسبة للمعنيين الأحرار، كل ذلك تحت طائلة العقوبات المقررة في المادة 36 من القانون 06-01، المتعلق بالفساد جزاء إما الامتناع عن التصريح عمدا أو التصريح الجزئي بعمدية الحبس والغرامة معا.

لكل هذه الأسباب يعد إجراء التصريح بالممتلكات آلية جوهرية لضمان فعلي شفافية وتراهة الموظف العمومي (ن.ع)